الفصل الثاني

إقليم دارفور – الناس والموارد

المساحة والإنسان

يقع إقليم دارفور في الجزء الغربي من السودان بين خطي طول ٢٢، ٢٧ درجة شرقاً و١٠ ، ١٥ درجة شمالاً، ويتدرج فيه المناخ من شبه صحراوي وسافنا فقيرة شمالاً ووسطاً إلى سافنا غنية جنوباً، وتتوسط هضبة جبل مرة الذي يتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، كما تتوسط الإقليم سلاسل جبال أخرى، ويبلغ معدل الأمطار السنوي في أدناه في شماله إلى ما يقارب ٢٥٠ ملم بينما يبلغ في حده الأقصى في جنوب الإقليم إلى ٩٠٠ ملم، أما سكان الإقليم فيبلغ قرابة ثمانية ملايين نسمة يمثلون قرابة ربع سكان السودان بعد انفصال الجنوب. كثيراً ما يقرن الذاكرون مساحة إقليم دارفور ٥٤٩٠٠٠ كلم٢ تقريباً بأنها تقارب مساحة فرنسا، وهي مقاربة أكثر ما يثير الانتباه فيها أنها دائماً ما تأتي مُذكِّرة بمعاناة أهلها من كوارث طبيعية أو بوائق اصطناعية بفعل الإنسان، وأعني بالإنسان هنا الدولة بكل مؤسساتها وقوانينها. إنها مقاربة تذكّر النبيل بخمول أمّة في وطن اسمه السودان وتوشّح شعب دارفور بأوشحة الاستكانة والمهانة التي فُرِضت عليه في ظل قبوله لها في لحظات انشغال بسفاسف الاختلاف والتباين، كيف لا وفرنسا التي يقاربها إقليم دارفور مساحة هي وطن ودولة تحتضن فوق ما يزيد على ستين مليوناً من البشر وكفىَ بذلك شاهداً على قدرتها على تأمين متطلباتهم الحياتية وأكثر، إليس الإنسان هو الإنسان، عقل في جسد فيه رأس وأنف وعينان، وأذنان وأيدي وساقان وفوق كل ذلك مشاعر وأحاسيس وبيئة جغرافية يتكيف معها

ويطوعها ويسخّر مواردها، ما الذي يجعل الإنسان في تلك الرقعة الجغرافية إنساناً يقاوم كل إعصار ويتميز بالرغبة في الانطلاق ومسابقة الزمن فيتطور ويروّض الصعاب ويتجاوز الموانع، بينما نظيره في دارفور وفي سائر أقاليم السودان بشراً يستسلم وينحني لأرقّ نسمة تلفحه حتى وإن لم تشكّل بوادر لأي إعصار، هل هي ما رهق بعض علماء التعنصر بالبحث عن إثبات قصور الأصول الجينية، بالطبع ليس كذلك فقد أثبت العلم على الأقل لضعفاء الإيمان بالخالق والخلق وفي حدود مبلغ العلماء المتجرّدين من هوى العنصرية أنها بريئة براءة الذئب من دم ابن يعقوب، وأن البشر سواسية في خلقهم وهو تفصيل علمي لما ورد في القرآن الكريم بأن كل الناس من آدم وآدم من تراب، وأنه لا فرق بينهم إلا بالتقوى، والتقوى هنا ينبغي أن نفهمها بيقين معناها تماماً كمسلمين، كما لغير المسلمين أيضاً فهمهم العميق وفق معاييرهم ومرادفاتهم للكلمة ومعانيها التي بلا شك لا نفترض أن يكون تفكيرهم وفهمهم له من زاوية رؤيتنا ولكن نتائجها واحدة.

إذاً على أقل تقدير بالنسبة لنا كمسلمين نُدرك بأنه لا مجال بغير القول بأن ما بلغه الإنسان من العلم ما زال قاصراً في سبر غور بعض الحقائق الجينية الدفينة للاثنيات. إذًا نسترسل في بحثنا عن مكمن القصور من زاوية أخرى، وهو بحث بالضرورة أن يُعنىَ بالتوسّع فيه علماء الاجتماع، لكننا فقط نشير بأصبع الاتهام نحو الحويصلة الاجتماعية السودانية التي ربما تكون هي مكمن الداء، فهي ما فتئت تزداد قوقعة ولكنها مع كل ذلك تملك القدرة على استعمار مجتمعها بمختلف المسميات والأوصاف والإبقاء عليه مكبّلاً وقعيداً في محبسها. أم أنه الإصرار على تكرار فشل المزاوجة بين الأقطاب المتنافرة من إرث الماضي من الحضارة المحنّطة والأترثة، ومقتضيات الحاضر من الاستمندان إن جاز أن نصرّف المفردات بهذه الكيفية. يجب أن لا يستثير هذا الوصف بالانحناء كوامن (الهيجان) في دواخل الشخصية السودانية، هنالك فرق شاسع بين الجَلد بفتح حرف اللام والجَلِد بكسره، تماماً كوضوح الفارق بين الهوجان والهيجان، فالأولى مفردة عامية الاستخدام تفسّر حالة من الاضطراب بين مجموعة من الكائنات، بينما الثانية مفردة يجسدها واقعاً رد فعل الثور عندما يلوّح المصارع (الماتادور) في وجهه بالوشاح الأحمر، وهي فوق ذلك حالة غليان داخلية في الكائن الواحد، وعلى أي حال حتى كوامن الهيجان تلك لم تعد بهيجانها الإيجابي المعهود عند الإنسان السوداني. من السخرية أن نقول أن كل ذلك هو جزء من هذا الإنسان في تلك الرقعة التي نسمّيها السودان، وما أكثره من ألم حين ندرك بأن الحقيقة قد لا تجانب واحدة أو أكثر من جملة هذه الاستخلاصات والاستنتاجات والله أعلم.

الإنسان في كل مكان وزمان تميّز بأنه يستحوذ على كينونة الاستحوار ومنتهىً ومصبّاً للاهتمام، فهو الذي تستهدفه كل استراتيجيات التطور والنماء التي تُعنى باستمرارية الحياة ورفاهيتها، والواقع أن قيمة الحياة لدى الإنسان تكمن في صراعه الدائم لتحقيق رغائب الذات وتنافس جوارحه المادية الحسّية والمعنوية في تدرتها على استقطاب واستمالة المَراغِب وتطويعها وترويضها، هذه المعادلة اللفظية تستكمن في مفرداتها حملة الجهود الفردية والجماعية المؤطّرة في إستراتيجيات وخطط، والمقنّنة بدساتير وقوانين تنظّمها وتتبناها كيانات وآليات تحمل مختلف المسميات لتنفيذها، لكنها في بدايتها ومنتهاها لا تخرج عن كونها أهدافاً لإسعاد الإنسان. لذلك فالإنسان في دارفور يبقىَ هو العنصر الأكثر إثراءً لماعون الموارد سواء باستغلال تلك الموارد أو بترشيد استخدامها وتنويع استخداماتها، أو بتنميتها وتطوير فعاليتها، وحتى يتأتى لهذا العنصر أن يُترجم هذه السلسلة من المعاني والمضامين إلى واقع فعلي وملموس، فإن ثمة معطيات إذا لم تجد طريقها إلى البروز والإدرار، لا بد حينئذ لهذه السلسلة أن تختل ترتيباً وقدرة على الاتزان والتسلسل، باكورة هذه المعطيات هي الشعور بالذات والإحساس بأن هذه الذات ترى نفسها في مرآة الوطن، وأنها قادرة على لعب دورها في صنع القرارات التي تؤثّر على مسيرة هذا الوطن. بالنظر إلى حقيقة أن الإنسان في دارفور هو عرجون ورافد من شِعاب مُرجان الشعب السوداني، وتساهم أعواده وألوانها وبريقها في بناء العرجون الذي هو الوطن، فهو والحال كذلك لا ينبغي أن يقتصر دوره على إفراز مغذّيات تنمية حقل المُرجان، لأن الاستخلاص الأحادي سيؤدي حتماً إلى تمرّد المُفرزات وهو طريق منتهاه عند الأجفاف الذي هو في حالتنا هذه أكثر سرعة. هذا الوضع لا يُعبّر للذات عن تعاطي متوازن بفقه التكافؤ بين الأخذ والعطاء، فهو في الواقع ينحاز إلى ترجيح كفّة الأخذ، ويتقازم عندما يتعلق الأمر بالعطاء في أمر لا ينبغي أن تُرجّح فيه كفّة على أخرى. ما نريد أن نخلص إليه هو أن الإنسان في دارفور برغم تلك القيمة العالية التي يختزنها إلا أنه لم يكن ليحظَ بفرص أن يتبوأ المقعد المتوافق مع ذلك التميز، وبالتالي أُردِحَ شأنه أرضاً وأُشبع بطشاً يرافقه جور من قِبل الحكومات المتعاقبة على أمره بدون إمرَته، وهي معادلة ظلّ وعلى مدىَ حِقب طويلة يتجاسر للخروج مما تَشكّل في ذاكرتها وجعلته بمثابة قطعة غيار عند الحاجة يلجئون إليها لإحلال تالف أو تغيير سالف اهترىَ ومات أو إن شئت سمّيته هالك، وحيث أن جوهر هذا الإنسان يتنافر مع حالة الاستسلام حتى وإن كشفت إضاءات على فترات من عمره وهجاً مجانباً لحقيقة جوهره، فقد بقي نهجه ثائراً ومصادماً

فيما تُعرّفه الأنظمة استخفافاً بالتمرد، وهو تعريف يتّسق مع مفاهيم تجريم الحقيقة وإنصاف الباطل كاختلال دائم لموازين العدل ما فتئت تمارسه الأنظمة القمعية.

الموارد

وإذا كان الإنسان في دارفور بكل تنوعه الإثني والقبلي والاجتماعي، وبكل لغاته وثقافاته وتراثه هو مبتدأ ومنتهى خيوط الأزمة، فإن الموارد الطبيعية التي تزخر بها دارفور والتي تمثّلت في الأراضي الخصبة الشاسعة وباكورتها جبل مره والمناخات المتدرّجة من أقصى الفضاء بمناخه الصحراوي في شمال الإقليم إلى الكثافة الاستوائية في جنوبه والأجواء المناخية المتنوعة ومتوسط هطول الأمطار والمياه الجوفية الوافرة وما حواه باطن الأرض وما برز فوقها من أنعام مُروَّضَة وبرّية، وصخور مؤكسدة ومراكمة للألوان الطبيعية والأحجار الجيرية، ومعادن بمختلف تصنيفاتها العلمية من أحجار كريمة كالماس والذهب والنحاس والحديد ورمال السليكا، فضلاً عن البترول المكنوز، كل ذلك يجعل من دارفور صورة مصغّرة للوطن السوداني الكبير، والذي كان وما زال يُؤمَّل أن يكون واعداً لأجياله المعاصرة والآجلة، ومخزوناً غذائياً داعماً لبقاء البشرية واستمراريتها برفاهية إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. لقد كانت وما زالت موارد دارفور الطبيعية والمستغلة بالوسائل التقليدية تشكّل رافداً رئيسياً من روافد الدخل القومي ودعامة أساسية للاقتصاد الوطني عبر الحقب، فمن يُنكِر أن الحبوب بمختلف تصنيفاتها ومستخلصاتها والثروة الحيوانية ومشتقاتها والصمغ، كانت كلها عناوين بارزة في قوائم صادرات السودان، رغم أنها ظلّت مصادر إدرار قائم على التقليدية والبدائية، ولم تجد حظها من التطوير والتحديث والإرشاد والتحسين وإدخال الميكنة بما ينقلها نقلة نوعية في الكم والكيف، لهذا كان طبيعياً أن تتراجع هذه الموارد بحكم التدهور البيئي المتواصل، وفي ظل انعدام المحافظة والتبادلية النباتية القائمة على المناهج العلمية. وبعد أن كان المزارع في دارفور قادراً على إنتاج حاجته من الغذاء، وكذلك غذاء آخرين وتأمين متطلباته من فائض إنتاجه، أصبح الآن عاجزاً عن تأمين الحد الأدنى من احتياجاته الغذائية الضرورية، ولكن ليس بعجزه وإنما بما فُرض عليه من ظروف أعجزته وأقعدت به، ولا يُستجرم في ذلك لأنه لم يدّخر جهداً إلا بذله عطفاً على قدر إدراكه في غياب أي تبصير أو تعزيز لتلك القدرات. الذي ينسحب على القطاع الزراعي وهو كما نعلم مطري تقليدي، ينسحب أيضاً على قطاع الثروة الحيوانية، وهو القطاع الذي بلغت فيه المساهمة في أوجّها من جملة عائدات الصادر السوداني في العام

١٩٨٥م ٥٠٪ وفق الإحصاء الوارد في (تقرير الدولة) الصادر عن البنك الدولي في عام ١٩٩٢م، ولأن دارفور هي رائدة مصادر الثروة الحيوانية المُصدّرة فإن ٣٠٪ تقريباً من ذلك الدخل هو من صادر إقليم دارفور، نقلاً عن ورقة د. محمد سليمان في لندن في مارس ٢٠٠٦م، ومعلوم أن الثروة الحيوانية في دارفور ووفق إحصاءات وزارة الثروة الحيوانية والسمكية تعادل ٢٢٪ من حجمها الكلي في السودان وتقول إحصاءات أخرى بأنها لا تقل عن ٣٠٪، وبرغم ذلك إلا أن العاملين بتقليديتهم في هذا المجال في دارفور لم يجدوا من الاهتمام ما يتوازى مع أدنى درجات الضرورة لتنمية أساليبهم وتطوير مناهجهم التي توارثوها عن أجدادهم وبقيت على بدائيتها وتقليديتها مئات السنين.

وبرغم بقاء المراعي على اتساع رقعتها ومساحتها إلا أنها لم تكن قادرة على استيعاب التنامي المطّرِد للثروة الحيوانية رغم صيغة تناميها القائمة على التقليدية والبدائية. وهكذا أصبح الرعاة من أكثر الشرائح المنسية، ولم تلامس نفحات التنمية أهدابهم إلا بالقليل الذي قطعاً لا يتوازى وواقعهم المرير، وبقيت تلك الثروة منهباً للطامعين في دورات تسويقها، واغتنت بفضلها قطاعات واسعة من سماسرة وتجار الماشية، وبقي الرعاة يمتهنون مهنتهم وكأنه قد كُتب عليهم الذلّة مرتين حين يروحون وحين يعودون في دورة لا منتهى لها ولكنها اتخمت جيوب الكثيرين غيرهم ممن ينتظرون ريعها من حين إلى آخر في أسواق الماشية في الخرطوم، بيد أنهم كرعاة لم يكونوا يوماً منهم. إن حقيقة رحلات الخريف والصيف التي باتت تشكّل لوحة دائمة الإستنضار في واقع دارفور لا ينبغي أن يُنظر لها بأنه يستحيل توفيقها مع منظور مغاير للدورة، فقد كانت تجارب الشعوب المناظرة في كثير من دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية من أكثر التجارب مشابهة ومماثلة يمكن أن يُحتذى بها، بل أن التزاوج المهني بين الزراعة وسعي الماشية وإكثارها، أمران لا يتقاطعان سلباً على الإطلاق، وليس أدل على ذلكم من تجارب الدول المتقدمة مثل هولندا والدنمارك وأستراليا وقدرتها على تهجين حرفتي الزراعة والرعي بحيث تولّدت شريحة يمكن أن يُطلق عليها المزارع الراعي أو الراعي المزارع أو إن شئت دمجت المفردتين وخرجت بلفظة مثل (مزارعاتي) أو (راعمزروني) مع كامل الاعتذار لسيبويه ولمعجم اللغة العربية ولفطاحلة اللغة المعاصرين، حيث لن يضير إقحامي للمفردتين، ولن تُسمما اللغة، فأنا أنحدِرُ من أصول غير عربية، بيد أن الكثيرين ممن أصولهم ولسانهم عربي قد عبثوا بها وما فتئوا، حين لم تكن مبينة وما انفكّت.

الحديث عن الموارد في دارفور يمكن أن يتمدد إلى ما لا منتهى له، فكل مورد نطرقه

يمكن أن نغوص فيه دون أن نبلغ قراره، فالماء الذي يكابد إنسان الإقليم في توفيره بوسائله البدائية، لم ينتقل به ما احتازه منه إلى أكثر من نصيب يومي للفرد للاستخدامات المنزلية لم يتجاوز ٦ لترات، بينما الحد الأدنى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية وبحيث لا يبعد مصدره عن واحد كيلومتر هو ٢٠ لتراً في اليوم، وحتى هذا الحد الأدنى دولياً يُؤخذ به عند الكوارث، بيد أن الحد الأدنى في الظروف الطبيعية نجده وفق تقديرات جهات عديدة ومتخصصة بأنه في حدود ٥٠ لتراً لليوم، وحجم المفارقة في كل ذلك أنه برغم وجود مجموعة أودية موسمية كبيرة يتدفق عبرها في فصل الأمطار مياه وافرة لا تجد حابساً ولا سدوداً تحبسها كوادي أزوم وباري بين مدينتي زالنجي والجنينة، ووادي كجا في مدينة الجنينة، ووادي كتم ووادي برلي في مدينة نيالا، ووادي كفوت بين مدينتي الفاشر وكتم، ووادي هَوَر في أقصى الشمال الغربي من دارفور، ووادي أريبو في مدينة زالنجي ووادي بلبل في الطريق من مدينة نيالا إلى مدينة كاس، والتي كان يمكن أن تقام فيها بعض السدود للاستفادة الشاملة من مياهها الموسمية لأغراض الاستخدامات اليومية والزراعية والصناعية. فوق كل ذلك فإن إقليم دارفور أيضاً يجلس على مجموعة بحيرات جوفية يكاد الواصف لحالها أن يشبهها بجزيرة عائمة على بحار خفية، وأكبر تلك البحيرات الجوفية هي البحيرة التي كشف عنها عالم الفضاء الأمريكي ذي الأصول المصرية الدكتور فاروق الباز في المنتديات التي عقدها في زيارته للسودان في العام ٢٠٠٧م وبالتحديد في المنتدى الذي أقيم في نادي الشرطة في حي بُرّي بالخرطوم، حيث أوضح من خلال المعلومات المتحصّل عليها عبر الأقمار الاصطناعية أن مساحة البحيرة تقارب ٣٠٧٥٠ كلم مربع، وهي بذلك تماثل ثلاثة أضعاف مساحة لبنان، وأن مخزون المياه فيها عندما كانت تمتلئ في غابر الأزمان يبلغ ٢٥٣٠ كلم مكعب، وأن عمقها في حدود ٥٧٣ متراً تقريباً. هذا يعني أن مياه هذه البحيرة دون ما يغذّيها من روافد يمكن أن تكفي إقليم دارفور لأكثر من ثلاثمائة سنة قادمة، لكن الأكثر حسرة في الأمر هو قول بعض علماء الجيلوجيا السودانيين المرموقين مع كامل احترامنا لهم ممن تبوؤوا مراكز وزارية واختصاصية وعلى رأسهم الدكتور شريف التهامي الذي كان وزيراً للطاقة في عهد الرئيس الراحل المشير النميري حيث انبرى ليؤكد بأن الدكتور الباز لم يأت بجديد وأنهم سبق أن اكتشفوا البحيرة منذ ستينيات القرن الماضي، بل وأضاف إليها الأحواض الأخرى، حتى إذا كان ما يقوله حقيقة فإن فارق الإمكانات المتاحة الآن للدكتور فاروق الباز عبر وكالة (ناسا) والأقمار

الاصطناعية تفوق بكثير ما هو متوفر للجلوجيين السودانيين آنذاك والآن، ولعله من الحكمة أن يثني الدكتور شريف التهامي على الإنجاز الجديد بمعطياته الجديدة التي بلا شك أضافت الكثير والجديد من المعلومات، لكن أن يذهب إلى ما يشبه التقليل من الأمر لعمري هو شر البلية، فالدكتور شريف التهامي كان أحد الوزراء أصحاب الحظوة في حكومة الرئيس النميري، وأحد دلائل ذلك أنه فعل ما فعل بهيئة توفير المياه القومية والتي حلّها كمؤسسة قومية وشتتها حتى تلاشت عن الوجود وأصبحت عناوين خاوية في بعض الولايات دون دراسات معمّقة لمآلات مثل ذلك القرار، ولعل ضعف الأداء في الحقل المائي الآن في الولايات يؤكّد ذلك مع اعتبار أسباب أخرى بالطبع.

تقول بعض الروايات القوية بصحتها أنه فعل ذلك لإشباع غصّة وخلاف شخصي بينه وبين الراحل المهندس مأمون محمدي رحمة الله عليه والذي كان حينها مديراً عاماً لهيئة توفير المياه القومية ثم أصبح لاحقاً وزيراً للإسكان والمرافق العامة في حكومة إقليم دارفور التي كان يرأسها الأستاذ أحمد إبراهيم دريج بعد تطبيق نظام الحكم الإقليمي، والقصة كما تُروى تقول أن الدكتور شريف التهامي كان مديراً لإدارة المياه في الهيئة التي على قمّتها المهندس مأمون محمدي الذي كان مديراً عاماً. وكما يعلم السودانيون في الأرياف لا سيما في دارفور وكردفان، يعلمون دور هيئة توفير المياه القومية ويتذكرون عهدها الزاهر في حفر الآبار وإنشاء السدود والخزانات في أواخر الخمسينيات وفي الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي، والحقيقة أن وجود هيئة توفير المياه بشكلها السابق والإمكانات التي تُوفّر لها من الموازنة العامة للدولة والمنح التي ترد إليها من الدول الصديقة والمؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية التي تدعم جهود الدول في معالجة أزمات المياه فيها كان سينعكس بشكل مثمر في اتجاه توفير المياه في دارفور وكردفان باعتبارهما أكثر المناطق معاناةً وتضرراً من القرار، لذلك ليس غريباً أن تزداد حسرة الناس لما آلت إليها الهيئة نتاجاً للقرار الذي اتخذه وأعمل إنفاذه الدكتور شريف التهامي وفريقه في الوزارة سواء أن كان ذلك من منظور ما ذهبت إليه الروايات في شأن الخلاف الشخصي بينه وبين المهندس مأمون محمدي أو لسياسة أخرى تتعلق بتطبيق اللامركزية المعُلنة آنذاك، وثبتت بالممارسة أنها لم تكن موفّقة في تنفيذها، وغالباً ما تتأثر درجة النجاح والفشل في التنفيذ بدرجة صحة التخطيط الأساسي، وبالتالي إطار إقرار السياسات في ذلك العهد ونفوذ متّخذيها وغلبة ذواتهم ونتائجها في تقديرنا تشبه إلى حد كبير سياسة حكومة الإنقاذ الحالية في التعامل مع الكثير

من المؤسسات العامة بما آل بها إلى النتائج البائسة التي عليها الآن، وإن كنا سنكون ظالمين لعهد النميري إذا قارناه بالتدمير الممنهج الذي جرى في عهد حكومة البشير، ودوننا في الأمثلة مشروع الجزيرة والخطوط الجوية السودانية والسكك الحديدية والنقل النهري والخطوط البحرية ومشروع الرهد الزراعي وبيّارات السوكي والخدمة المدنية برمّتها وغيرها كثير، وفوق كل ذلك الإنسان. بيد أننا وعودة إلى موضوع البحيرة الجوفية، نأمل أن يجيب الدكتور التهامي وهو كان وزيراً للطاقة وكان يعلم بوجود مثل تلك البحيرة الجوفية في دارفور كما قال منذ الستينيات، ورغم كل الخير الوفير من المياه التي تكتنزها لماذا ظلّت دارفور عطشَى وكان يمكن أن تُحل المشكلة منذ ذلك العهد، علماً بأنه كان معايشاً ومشاركاً في تصميم مشروع (محاربة العطش) الذي انتهى في الحقيقة إلى زيادة العطش بدلاً من محاربته، ونود أن نشير إلى أنه لم تكن دارفور يوماً أكثر استقراراً من الناحية الأمنية مما كانت عليه في ذلك الوقت.

هذا يُشبه تماماً حال الخرطوم عاصمة السودان التي تقع في مثلث يتكون من أطول الأنهار في العالم هي النيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة تانا والهضاب الأثيوبية ويواصل اختراقه للأراضي السودانية ويلتقي عند الخرطوم مع النيل الأبيض النابع من بحيرة فكتوريا في يوغندا وتنزانيا وكينيا ثم يشكّلان معاً نهر النيل، ومع ذلك يكاد سكان العاصمة السودانية بالكاد يبللون جفاف حناجرهم بقطرات من مائها بينما تراهم يُصلّون صلاة الاستسقاء طلباً للماء بينما هو يجري بجانبهم، يا لها من مفارقة، وضع الخرطوم والأنهر والعطش هو تعبير بائن وعملي لعجز الإنسان في السودان من أن يبرهن بأنه قادر على المنافسة في سباق الأمم على الأقل حتى الآن، وهنا أود أن أنوّه إلى أنه لا يأتَين أحدٌ ويرمي بكل اللائمة على الحكومات، لأن هذه الحكومات هي من أفراد منا وفينا كشعب ونحن باختيارنا أوبسكوتنا واستكانتنا من ارتضى بها، وهذا يبيّن خطأ ترتيبنا لأولوياتنا دائماً ترتيباً مختلًّا ومخلًّا تحكمه النوازع الذاتية المستجيرة ببراثن الجهة أو الاثن أو القبيلة وهذا ما يقودني مرة أخرى إلى مفارقة البحث عن إجابة لسؤال محيّر وهو لماذا ينجح الإنسان السوداني في عمله التنفيذي في المؤسسات التي يعمل فيها خارج وطنه، تُرى هل يفسّر لنا ذلك أمرين اثنين، هما العجز في استنباط ورسم السياسات أو العجز في وضع الإستراتيجيات والتخطيط والإدارة عند الجلوس على قمّة هرم الأجهزة. لماذا نحن بارعون عندما نعمل تحت إمرة أجناس آخرين ولعمري فهي دلالة محزنة لأنها تختزن شيئاً مما يمكن نعته بصفات العبودية أو إن شئت تخفيفها وتجميلها فقل جينات الدونية.